المناضل-ة
Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية(Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة المناضل-ة، مدير النشر: اسماعيل المنوزي، 12 ماي 2025

تقرأن- ون في هذا الملف

حالة الحركة العمالية في مرآة تظاهرات فاتح مايو 2025

• قوة العدو في ضعفنا: من أجل أدوات نضال كفاحية وديمقراطية لبناء بديل عمالي وشعبي

• كفاح الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد، وملتقاها الوطني الأول، وآفاق النضال في حوار مع الرفيق أغميمط عبد الله

• من أجل 1 مايو ملؤه مقاومة الفاشية والإمبريالية

• بعد استنفاذ كل السبل عمال المحطة الحرارية بجرادة ينتفضون

• تطوان : حول معركة عمال/ات مركز نداء Atento ، حوار مع الرفيق أشرف ميمون رئيس فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان

• الجزائر: عاش الكفاح العمالي والشعبي؛ من أجل الحريات الديمقراطية، العدالة الاجتماعية والسيادة الوطنية!

• أصول الحركة النقابية الحرة بالمغرب

أصول الحركة النقابية الحرة بالمغرب

بقلم: الطيب بن بوعزة

تقديم

لا شك أن الإهمال البالغ الذي صار إليه تاريخ الحركة العمالية بالمغرب لا يعدو أن يكون سوى أمارة من أمارات التردي الإجمالي لهذه الحركة. فالجهود الجدية المتناولة جانبها النقابي كادت تتوقف كليا بإتمام الفقيد البير عياش ثلاثيته الموسومة «الحركة النقابية بالمغرب» بصدور جزئها الثالث قبل 31 سنة (سبتمبر 1993). وكذا الأمر من جانبها السياسي، بإيقاف المَنِيَّة جهودَ الفقيد شكيب أرسلان، الذي خص الحزب الشيوعي المغربي بدراسة هي أجود ما تناول هذا الحزب العمالي. والأمَرُّ ما هي عليه انشغالاتُ المنظمات النقابية اليوم بتاريخ كفاح الطبقة العاملة ومنظماتها. فهذا موضوع مهجور ما خلا بعض جهود التوثيق التي تقوم بها كدش بإصدار مصنفات بيانات وكرونولوجيا.

سعينا دوما، منذ صدور جريدة المناضل- ة قبل 20 سنة، إلى إتاحة المكتوب عن الحركة العمالية لمناضلي طبقتنا ومناضلاتها، بترجمة ما يتناول حقبا سالفة، وبمتابعة لأبرز نضالات العقود الثلاثة الأخيرة. نواصل بمد القارئ- ة، ونحن نخلد الذكرى 70 لتأسيس الاتحاد المغربي للشغل، بنص كتبه الأمين العام الأول للاتحاد المغربي للشغل، الطيب بن بوعزة، الذي أطاحه عسفا المحجوب بن الصديق، بدعم من قادة الحركة الوطنية البرجوازية، وبمقدمتهم عبد الله ابراهيم .

ومن نافل القول أن القصد إتاحة أدبيات في التاريخ العمالي للمغرب، بلا مشاطرة لآراء من ننشر كتاباتهم- هن.

المجلس العام ليونيو/حزيران 1950

في بداية سنة 1950 كانت النقابات قوية، وكان العمل المطلبي فعالا، غير أن عدد المنخرطين في الاتحاد العام لم يكن يعكس هذه القوة.

وخلال انعقاد الجمع العام في يونيو/ حزيران 1950 لبحث مسألة تقوية النقابات، أوضح المندوبون المغاربة أنه في حالة عدم تجديد اللجان الإدارية، فإن العمال سيستمرون في التوقف عن تسديد اشتراكاتهم.

وهكذا فرض التغيير نفسه، وتحدد شهر نوفمبر/تشرين الثاني 1950 كموعد لانعقاد المؤتمر. وفي انتظار ذلك، صعد إلى مكتب الاتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب ثلاثة أعضاء جدد غير شيوعيين وهم: الطيب بن بوعزة، محمد التيباري، والفرنسي ليونيي. إلا أن هذا الأخير عاد بعد بضعة أيام ليعتذر عن عدم استعداده لتحمل المسؤولية، وهو موقف يحتمل أن يكون ناتجا عن ضغط الإقامة العامة التي يهمها أن تثبت أطروحتها القائلة بالتواطؤ الوطني-الشيوعي.

ومن المعروف أن الإدارة كانت تتحكم في موظفيها الذين كانوا يكونون أغلبية الأعضاء الفرنسيين المنخرطين في الاتحاد العام للنقابات.

مؤتمر نوفمبر/تشرين الثاني 1950

بتبنيه مبدأ تأسيس مركزية مستقلة، اكتسى مؤتمر 1950 طابعا مغربيا صرفا رغم أنه كان من الناحية النظرية والرسمية تابعا للكونفدرالية العامة للشغل س.ج.ت(C.G.T).

فالمندوبون المغاربة بأغلبيتهم العددية أظهروا ليونة واضحة، ووعدوا المندوبين الفرنسيين بأنهم لن يطبقوا قانون العدد الأكبر في تشكيل الأجهزة الإدارية النقابية. وأعلنوا عن رغبتهم في البقاء مع النقابيين الفرنسيين داخل الاتحاد العام لنقابات المتحدة. لأن هدف الاتحاد العام، من الناحية القانونية، يتشخص في الدفاع عن مصالح العمال الفرنسيين المادية والمعنوية، أما المغربة فلم يُقبلوا بداخله إلا من باب التسامح. وفيما إذا انسحب الفرنسيون وبقي المغاربة وحدهم داخل منظمة أجنبية، فتسفقد شرعية وجودها، وبالتالي يتم حلها ومنعها.

وقد انضم إلى المكتب الجديد المحجوب بن الصديق وصالح المسكيني إلى جانب التيباري محمد والطيب بن بوعزة. وأصبح هذا الأخير هو وأندري لوروا كاتبين عامين للاتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب.

وفي اليوم الموالي للمؤتمر كتبت «العلم» بأن الاتحاد النقابي أصبح يسيره كاتبان عامان أندري لوروا يمثل الفرنسيين، والطيب بن بوعزة يمثل المغاربة.

نتائج مغربة النقابات: قمع عنيف ضد العمال وتصاعد كفاح الشغيلة

جوابا على مغربة النقابات، اتخذت الإدارة تدابير معادية للعمل النقابي، وكانت المطالبة بتطبيق قانون الشغل تواجَه بالرفض المتزايد.

فكل الحركات المطلبية بدون استثناء قوبلت بقمع شرس. ولتوضيح الصورة التي كان يدور في أجوائها النشاط النقابي بالمغرب نسوق الأمثلة التالية:

في سنة 1950، تقدم عمال النسيج بالمحمدية بدفتر المطالب للإدارة، فكان جواب رب العمل هـ تسريح كاتب النقابة التهامي، فرد العمال بدورهم على هذا الإجراء الزجري بشن إضراب عام. ولكسر الإضراب تدخلت الشرطة لإرغام العمال على الالتحاق بالمعامل، واعتقلت مسيرا نقابيا وحكم عليه بثلاثة أشهر سجنا.

واستمرت حركة الإضراب مع ذلك بضعة أيام. وفي محاولة للتشويش على حركة الإضراب وتحطيمها التجأت السلطة إلى منع الطيب بن بوعزة، الكاتب العام للاتحاد، من الإقامة في المحمدية، وطردت العمال بشكل جماعي.

وفي الدار البيضاء تم تسريح أربعة مكاتب نقابية بالتتابع من معمل السكر كوزيما (13)، إما بسبب النشاط النقابي، أو عقب إضراب عن العمل.

وكان أدنى تظلم من جانب تظلم من جانب العمال أو تقديم مطالب معينة كيفما كانت، مناسَبة تستغلها الإدارة لطرد المسؤولين النقابيين وكذا العمال النشيطين ومنهم من قضى عشرين سنة من العمل ومصاب في حوادث الشغل، وبرغم المطرودون على إفراغ المساكن التي يقطنونها.

وبالدار البيضاء أيضا، وأثناء إضراب معامل التعدين، استدعت إدارة فوتران الشرطة واعتقلت في عين المكان كاتب النقابة عبد السلام، واستفزت العمال، ولولا رباطة جأش الكادحين لوقعت مصادمات وخيمة العواقب.

ونفس الأسلوب مورس في حق مستخدمي معمل لاسكيف. وهنا أيضا تدخلت الشرطة

التتمة في الصفحة 11

حالة الحركة العمالية في مرآة تظاهرات فاتح مايو 2025

ثمة أمارات عديدة دالة على حالة منظمات الطبقة العاملة ودرجة كفاحيتها، منها:

- نضالها اليومي، نوعية القطاعات المشاركة فيه، أهي من فروع العمل الإستراتيجية القادرة فعلا على تعطيل آلة الرأسمالية، أم قطاعات الهشاشة المكافحة من أجل حد أدنى.
- منحنى هذه النضالات، الكمي والنوعي، هل هي متنامية عدديا أم متراجعة، ومدى انتشار عدواها وسيرها نحو إضراب عام. وأشكال تنظيمها، أي مدى اقتصارها على التنظيم النقابي أو تطور أشكال تنظيم ذاتي (لجان إضراب، وتنسيقيات...) متجاوزة للانقسامات التقليدية المخترقة للصف النقابي.
- نوع المطالب، هجومية أم محض دفاعية، علما أن النضال النقابي بطبعه دفاعي (دفاع عن القدرة الشرائية التي يقترضها رأس المال باستمرار، وعن ظروف عمل تتعرض لضغط خفض كلفة قوة العمل لتضخيم الربح). ولا يصير نضال الشغيلة هجوميا سوى عند منازعة البرجوازية السلطة السياسية. وحتى النضال الدفاعي ذاته، هل يشمل كبريات المشكلات (سياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية)، أم يقتصر على طفيف التحسينات، لا سيما للقدرة الشرائية.

هذه الأمارات تنعكس على نطاق صغير، لكن بالغ الدلالة، في تظاهرات فاتح مايو. فمن المعتاد أن تبرز بشكل لافت قطاعات الشغيلة الأشد كفاحية، التي تخوض نضالا في سياق فاتح مايو، فتنزل بقوة عددية وبحماس إلى المسيرات.

وتوضح هذه المسيرات، لمن يتابعها سنة بسنة، تقدم قطاعات بعينها أو تراجعها، وانضمام قطاعات جديدة، دالٌ على توسع التنظيم النقابي، أو غياب قطاع سجل حضورا من قبل، ما يشير إلى تحطيم التنظيم النقابي، إما بفعل القمع و/أو الهزائم. وكذا منزلة النساء في التنظيم النقابي ومدى تناسبه مع وزنهن في عالم الشغل، ومن ثمة درجة اهتمام الأجهزة النقابية بهن.

ومن اللافتات و الشعارات تتضح نوعية المظالم التي يعاني منها الشغيلة، ونوعية المطالب الأكثر إلحاحا، ما يعبر عن نتائج نضالاتهم السابقة، ومدى تطور وعيهم المعادي للرأسمالية.

ومن ا اشير والأدبيات والجرائد الموزعة في التظاهرات، يتجلى نوع الحياة الداخلية لمنظمات الطبقة العاملة، ومستوى وعي طلائعها السياسي، وطبيعة مختلف التنظيمات السياسية المتدخلة عماليا.

إذا نظرنا عبر هذا الموشور إلى تظاهرات فاتح مايو ٢٠٢٥، نلاحظ:

- درجة تشظي الساحة النقابية، وانعدام جهود توحيدها. ففي كل مدينة وازنة عماليا تنظم بالأقل خمس تظاهرات فاتح مايو، كل قيادة تلغو لغوها، بل حتى بنبرة تُذكي العداء بين مختلف المنظمات، وتؤجج نزوعَ التنافس والعصبية التنظيمية (شرف الانتماء). هذا برغم دواعي التوحيد المتمثلة في شدة ما تتعرض له المكاسب والحقوق من هجمات، وما حصل من خسارات، بمقدمتها فقدان حرية الإضراب المكرس بصدور القانون الخاص بإعدامها في الجريدة الرسمية قبل خمسة أسابيع من فاتح مايو.
- مشاركة الشغيلة في تظاهرات فاتح مايو ضعيفة بنحو بارز، بضع مئات ونادرا ما كانت بالآلاف، الأمر المرتقب بالنظر إلى السياق النضالي الإجمالي المطبوع بتراجع الكفاحات، وبتصحر القطاع الخاص نقابيا، بفعل استشراء الهشاشة والقمع، وكذا بفعل انفصال قسم من الشغيلة عن التنظيم النقابي في شكل تنسيقيات، أهمها الخاصة بمتعاقدي/ت التعليم. وقد اتضح أن هذه يعوزها توجيه موحد للمشاركة في فاتح مايو، حيث توزع مناضلوها/تها على نقابات مختلفة لكن دون حضور كثيف يناسب حجم هذه الفئة ضمن شغيلة التعليم. وهذا من أمارات أزمة هذه التنسيقية المهددة بالتلاشي بعد نزع حق الدعوة إلى الإضراب عن كل جهة ليست نقابة.

هذا الضعف الذي طبع المشاركة العمالية تعبير عن ضعف كفاحية الشغيلة، ويكشف زيف مزاعم القيادات التي بالغت بنحو كاذب نسبة المشاركة فيما سمي «إضرابا عاما» عشية تمرير قانون الإضراب في مؤسسات الديمقراطية الزائفة (٥ و٦ فبراير ٢٠٢٥). كيف يعجز من ادعى إنجاح إضراب بنسبة ٨٠% عن إخراج ٥٠ % من الشغيلة في تظاهرة فاتح مايو؟ وماذا بقي من قول لمن يساريون أكاذيب البيروقراطية النقابية؟

سياق فاتح مايو النضالي انعكس في المسيرات، حيث انعدام قطاعات رئيسية شهدت أو تشهد دينامية نضالية، علامة ذلك الأعظم حجم مشاركة شغيلة التعليم الذين هزوا ساحة النضال النقابي طيلة ثلاثة أشهر بحراكهم لعام ٢٠٢٣/٢٠٢٤. واقتصار القطاعات المناضلة على ضحايا هشاشة التشغيل، مثل التدبير المفوض لخدمات النظافة ومدرسي/ت التعليم الأولي مثلا. نضيف إلى ذلك حضور وازن لشغيلة بعض فروع العمل، لكن بتأطير من هياكل «نقابية» متعاونة مع رب العمل. وهي بالمناسبة ظاهرة متنامية في الساحة النقابية، حيث يعمد مستثمرون، لا سيما أجانب، إلى تنصيب مكاتب نقابية لضبط العلاقة مع الشغيلة لتفادي نشوء عمل نقابي حقيقي.

وقد لوحظ تراجع ملموس في حجم مواكب شغيلة بعض القطاعات، منها شغيلة القطاع الفلاحي في موطن تركزها الكبير، سهل سوس. هذا برغم تدفق غير مسبوق لقوى النضال في القطاع الزراعي الى الشارع، في حراك ٢٥ نوفمبر ٢٠٢٤. وبهذا الصدد انكشف أيضا عدم اهتمام نقابات القطاع بالشغيلة المهاجرين من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، الذي تنامى في السنوات الأخيرة تدفقهم إلى العمل في الزراعة، حيث لا حضور لهؤلاء الأشقاء في التظاهرات.

تجلى في تظاهرات فاتح مايو طغيان المطالب الفئوية، ومطالب تحسين أوضاع أقسام من الطبقة منكوبة، بينما غالبا ما تشارك القطاعات ذات المكاسب بدون رفع مطالب، اي بلافتة تحمل اسم القطاع لا غير. وتعبر مطالب الحرية النقابية عن شراسة ما يتعرض له التنظيم من حرب لاسيما في القطاع الخاص.

وتأكد استمرار تهميش النساء نقابيا، سواء بمستوى حضورهن الذي يعكس مدى ضعف امتداد التنظيم النقابي إلى قطاعات العمل المؤنثة، أو على صعيد المطالب حيث نادرا ما يبرز مطلب نسائي خاص رغم شدة القهر الذي يطالهن.

على صعيد سياسي، عبرت بيانات فاتح مايو الصادرة عن مختلف النقابات و القوى السياسية، عن طغيان تدخل أطراف غير عمالية، وحتى معادية لنضال الطبقة العاملة وإن تملقت الشغيلة، مدعية تبني قضية كفاحهم. ينطبق هذا على أحزاب «ديمقراطية» كاذبة تبدي تعاطفا تغلف به قبولها نظام الاستغلال والقهر الرأسمالي، دون أن تحجب دفاعها عما يسمى «السلم الاجتماعي» أي شل مقدرات الطبقة العاملة النضالية لصالح تراكم رأس المال. وينطبق كذلك على قوى سياسية رجعية ذات لبوس ديني، متطفلة على فاتح مايو، ساعية لجر الشغيلة، بواسطة تبني مطالبهم الخيزبة الآنية، إلى تأييد مشاريعها السياسية المعادية للمصلحة التاريخية للطبقة العاملة، مصلحة التحرر من نير الرأسمال. قسم من هذه القوى الرجعية متدخل بهيئة «نقابية» تفلح فعلا في استقطاب شغيلة، باستغلال قصور النقابات وأزمتها، و تخليها عن مطالب الشغيلة ونضالاتهم وحتى التسيب لهم في هزائم. وقسم آخر مخترق للنقابات يسعى لكسب ود الشغيلة السياسي بالاقتراب من همومهم دون اتهام النظام الاقتصادي الاجتماعي المسؤول عنها، أي الرأسمالية. وتنهض هذه القوى الرجعية بدور فعال في تأخير وعي الشغيلة الطبقي وإفساده باستنادها إلى العمق الديني للثقافة الشعبية.

أما الحضور اليساري الجذري فقد كان متواضعا جدا، بالنظر لانمحاء معظمه خلف البيروقراطيات النقابية، ومسايرته لها، او الاقتصار على ذم البيروقراطية دون اتيان منظور نضال ضدها. وفي الآن ذاته تجلى ضعف انغراس التوجه الاشتراكي الثوري الأممي وحجم المهام المطروحة عليه.

ضمن الشأن السياسي، كان حضور القضية الفلسطينية بارزا في المظهر، لكن تواضع المشاركة الجماهيرية في مسيرات فاتح مايو، قياسا بالمشاركة في مسيرات التضامن مع فلسطين إنما يعبر عن انقطاع الحركة النقابية عن سائر الجماهير الشعبية، وعن ضعف إسهام هذه الحركة في التعبئة ضد الإبادة الإسرائيلية الأمريكية لفلسطيني/ت غزة. ويكشف تناول مختلف القوى، سياسية ونقابية، للقضية الفلسطينية عن نقص وعي بما تمثله الإبادة الجارية ضمن مميزات الوضع العالمي، وما يستتبع ذلك على صعيد مهام النضال ضد الامبريالية ومن أجل بديل للنظام الرأسمالية المتزايد همجية.

تلكم أهم ما كشفته تظاهرات فاتح مايو ٢٠٢٥ من أوجه ضعف الحركة العمالية المغربية. هذا الضعف ليس قدرا، بل نتيجة اعتداء مدروس، أسلحته هشاشة التشغيل و القمع المباشر، واحتواء الدولة لبيروقراطيات النقابية، وسياسة هذه المجارية للهجمات على حقوق الشغيلة ومكاسبهم، وكذلك عن أخطاء، وحتى ضلال، الخط السياسي لقسم كبير من المنتسبين لقضية الطبقة العاملة و للبديل الاشتراكي.

ومع كل هذا الضعف تظل الطبقة العاملة الطبقة الوحيدة القادرة على تنظيم يوم نضالي بهذا الحجم عبر ربوع البلد، في شكل مسيرات ذات مضمون طبقي برغم طابعه الجنيني والمشوه.

هذا الضعف قابل للتجاوز، لأن الدكاك الرأسمالي الذي يسحق الطبقة العاملة يوميا يولد طاقة مقاومة باستمرار وجيلا مناضلا جديدا يجترح لنفسه مكانا في الساحة بالوسائل المتاحة. طاقة بحاجة إلى توعية وتنظيم بروح طبقية، إلى خط نضال عمالي مستقل يبني النضالات ومنظماته على أسس مصلحة الطبقة العاملة الآنية والتاريخية في مواجهة لخط التعاون الطبقي، خط «الشراكة الاجتماعية» الذي جر و لا يزال على الطبقة العاملة ويلات تلو ويلات.

افتتاحية جريدة المناضل-ة

تتمة الصفحة 12

أصول الحركة النقابية الحرة بالمغرب

بقلم: الطيب بن بوعزة

المسلحة بالبنادق الرشاشة لترغم العمال على استئناف العمل، وحالت مرة أخرى يقظة وتبصر العمال دون إراقة الدماء. ونتج عن هذه التحركات القمعية طرد ثمانية مسؤولين نقابيين، وإصدار أحكام في حقهم بالسجن تتراوح ما بين ثلاثة وستة أشهر نافذة.

وفي مدينة الرباط شن عمال النسيج الإضراب مطالبين باحترام القانون كمنح بطاقة الشغل، والعطلة المقررة للنساء الحوامل، والزيادة القانونية في الأجور.

واستمر الإضراب 44 يوما استنجدت خلالها الإدارة بكل وسائل القمع، واحتلت الشرطة المعمل، واعتقل العديد من العمال، وزج بهم في السجن ومن بينهم طفل، كما قضت امرأة عاملة أربعة أيام في الاعتقال. وعند استئناف العمل تم طرد المسؤولين النقابيين ومعهم أكثر من مائة عامل.

وفي مدينة آسفي، أقدمت الإدارة على إصدار حكم على الكاتبين المحليين للاتحاد بسنتين سجنا بمناسبة عيد فاتح مايو/أيار 1952، وسرحت من العمل جميع المسؤولين النقابيين.

وكانت نتيجة النضال النقابي في المغرب هو الطرد بالجملة، والاعتقالات، ونفي المسؤولين ا النقا بيين .

ففي سنة 1951 حكم على المحجوب بن الصديق، عضو مكتب الاتحاد العام للنقابات، وعلى محمد البيرش، كاتب الاتحاد المحلي بالرباط، بسنتين سجنا من طرف محكمة الباشا، ثم خفض الحكم إلى سنة نافذة. بينما أبعد إلى المنفى بالجنوب كل من كاتبي الاتحاد بمكناس خالد والعلمي، وكاتب الاتحاد بسلا المرحوم عمر الجديدي، وكاتب الاتحاد المحلي بالدار البيضاء وعضو مكتب الاتحاد العام للنقابات المتحدة صالح المسـ يني الغالمي (14).

وأكثر من ذلك كان البوليس يحضر الاجتماعات النقابية للإنصات إلى المتحدثين ومراقبة مداخلاتهم.

وعلى اثر اجتماع انعقد في مقر الاتحاد المحلي بمكناس، وحضره بالقوة مفتشو الشرطة، استدعى قاضي التحقيق الطيب بن بوعزة شاهدا. وطلب منه إعادة ترديد العبارات المنددة بالحماية الفرنسية التي فاه بها.

ورفض الطيب بشهادته ضد نفسه إلا إذا وجهت إليه التهمة صراحة. فما كان من القاضي إلا أن حكم عليه بأداء غرامة 12 ألف فرنك.

ومن جهة أخرى كان النقابيون يمثلون أمام المحاكم إذا هم تجرؤوا على تقديم دفتر المطالب، وهذا ما حصل في معمل الزيوت وفي مصنع الكارتون إلخ...

النضال ضد نظام الحماية ومن أجل الاستقلال الوطني:

وبالتدريج ازداد العمال وعيا بأن النضال من أجل تحسين أوضاعهم لا يجدي نفعا ما دام نظام الحماية قائما.وهكذا كانت الحركات المطلبية تمنحهم الفرصة للاستخفاف بالحماية الفرنسية، والمطالبة بإلغائها.

وكما هو معلوم فإن زيارة صاحب الجلالة سنة 1950 إلى فرنسا تلبية لدعوة من الرئيس فانسان أوريول، لم تسفر عن أي نتيجة. ورفضت الحكومة الفرنسية المذكرة الملكية المعبرة عن إرادة الشعب المغربي للتخلص من وصاية الحماية.

واندفعت الجماهير في مظاهرات شعبية ضخمة لاستقبال صاحب الجلالة لدى عودته إلى البلاد، مؤكدة له مساندتها الجماعية لتطلعاته الوطنية.

والكل يتذكر كيف باءت بالفشل، سنة 1951، تلك الحملة المسعورة التي قامت بها الإدارة الفرنسية للنيل من العائلة المالكة، والدور المخزي الذي قام به الباشا الكلاوي والكتاني وباقي أذناب الاستعمار للتحضير لنفي صاحب ا جلالة. وإذا فشلت المؤامرة في عهد الجنرال جوان، فقد نفذها خلفه الجنرال كيوم يوم 20 أغسطس/آب 1953.

وفي نفس الظروف المتسمة باشتداد القمع الاستعماري من جهة، وتصعيد الكفاح العمالي من جهة أخرى، شهد مجلس الحكومة أحداثا انتهت بطرد الغزاوي، مقرر ميزانية الأشغال العمومية، وأعلن الأعضاء الوطنيون تضامنهم معه لكونه كشف الأهداف الكامنة في إعطاء الأولوية للتجهيز الاقتصادي بغاية تمكين المعمرين الأوربيين من جميع موارد البلاد المادية والبشرية.

وسارع صاحب الجلالة إلى استقبال أعضاء المجلس، وعبر لهم عن دعمه ومساندته المطلقة (15).

وقد كان لهذه الأحداث الأثر الايجابي على القضية الوطنية، وأضحى الري العام الدولي منتبها لكفاح الشعب المغربي، وتقدمت بعض الدول بمبادرة لتسجيل المسألة المغربية في جدول أعمال الدورة السادسة للأمم المتحدة.

واقتناعها منهم باستحالة التفاوض مع الاستعمار، فقد بدأ بعض مناضلي القاعدة يفكرون جديا في اللجوء إلى استعمال القوة، ونظموا خلايا سرية مسلحة، وشن المقاومون سنة 1952 هجومات على عدد من العملاء بالدار البيضاء، وفجروا قنابل في منزل الخائن عبد العالي الإدريسي، وفي مقر صحيفة «العزيمة» التابعة للإقامة العامة.

وكانت التجمعات العمالية في مايو/أيار 1951 مناسبة للتنديد بانتهاك السيادة الوطنية والمطالبة بإلغاء معاهدة الحماية كطريق وحيد يستجيب لمطالب العمال وتحقيق الاستقلال الوطني.

وتميز مهرجان الدار البيضاء المنظم في ملعب فيليب بالحضور المكثف للعمال الذين تجاوز عددهم ثلاثين ألفا، أقدمت السلطة على تطويقهم بأكثر من عشرة آلاف من الجنود والدركيين ورجال الشرطة (16).

وترأس المهرجان صالح المسكيني الذي كان كاتبا عام للاتحاد المحلي بالدار البيضاء، وتناول الكلمة الطيب بن بوعزة وأندري لوروا باسم الاتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب، بينما تكلم عبد الرحيم بوعبيد باسم حزب الاستـ قلال، ووزع منشورا يحمل توقيعه وعنوانه بمدينة سلا، شجب فيه نظام الحماية وطالب باسـ قلال المغرب (17).

أما ممثل الحزب الشيوعي فقد قوبل بالصفير والصياح من طرف الجماهير ولم يتمكن من إلقاء كلمته.

وبعد نهاية التجمع اتخذت الإقامة العامة قرارا بإبعاد أندري لوروا عن المغرب. وفي القنيطرة تحدث المحجوب بن الصديق.

وفي السنة الموالية قامت السلطة بمنع كل التظاهرات المقرر تنظيمها بمناسبة فاتح مايو/أيار 1.

ولاية المقيم العام الجنرال كيوم:

إن تعيين الجنرال كيوم يوم 20 سـ تمبر/أيلول 1951 خلفا للجنرال جوان لم يغير شيئا من سلوك الإقامة العامة. وبقي التلويـح ببرنامج الإصلاحات الشهير متواصلا إلى جانب متابعة سياسة القوة الهادفة إلى تصفية السيادة المغربية.

ويمكن تلخيص نوايا المقيم العام الجديد في تصريحات غربية مثل: «الكفاح هو مهمتي. الشتم أعرف كيف أغسله. سأطعم التبن للأعداء الخ...».

وبعد وصوله بمدة وجيزة، شرع في «انتخاب» أعضاء المكاتب الاستشارية للغرف التجارية والصناعية. وكانت النتيجة المباشرة لهذه المهزلة، التي قاطعها الوطنيون، سقوط ثمانية قتلى وثمانين جريحا بالدار البيضاء.

وسالت الدماء من جديد يوم 17 فبراير/شباط 1952 أثناء زيارة وفد أممي متركب من 15 مندوبا من أمريكا الجنوبية لدى منظمة الأمم المتحدة.

فقد خرجت الجماهير في مراكش، وبني ملال، وفاس، ومكناس، والدار البيضاء في مظاهرات لتعبر لممثلي المنتظم الدولي عن إرادة المغاربة في نيل الاستقلال.

وبالدار البيضاء خرج عمال الميناء المنضوون تحت لواء الاتحاد العام للنقابات المتحدة وجماهير السكان لتأكيد إصرارهم على التحرر من طغيان الحكم الاستعماري.

فانطلقت نيران البنادق الرشاشة، وسقط خمسة قتلى والعديد من الجرحى، وألقي القبض على الكثير من المواطنين.

التتمة في الصفحة

من أجل 1 مايو ملؤه مقاومة الفاشية والإمبريالية
بيان المكتب التنفيذي للأممية الرابعة

جرى يوم 5 أبريل، في الولايات المتحدة، التعبير عن غضب هائل ضد ترامب وحكومته اليمينية المتطرفة، ذلك بتنظيم 1300 مظاهرة ضمت 500 ألف شخص. ليست هذه التعبئات الدا ة غير بداية. إنها تظهر إمكان التصدي للهجمات العنيفة الجارية في العالم برمته ضد مصالح الطبقة العاملة والمهاجرين/ت وضحايا العنصرية والنساء ومجتمع الميم-عين LGBTI...

على هذا النحو، انتفضت قطاعات هامة من السكان، في صربيا واليونان وكوريا الجنوبية وتركيا وبريطانيا وألمانيا والأرجنتين والهند، ضد حكوماتها وضد اليمين المتطرف، ما وضعها في موقف صعب. وكان للشباب دور أساسي في العديد من حركات المقاومة هذه. وتدل حركة التضامن الواسعة مع شعب غزة ضد الإبادة الجماعية التي يمارسها الكيان الصهيوني، والتي حشدت مئات الآف الشباب، لا سيما من الأوساط المصنفة عرقيا في البلدان الإمبريالية واليهود المناهضين للصهيونية، على الطريق من أجل تعبئة ضد الهجمات الإمبريالية واليمينية المتطرفة. وتعزز هذه الحركة التضامن مع المقاومة الأوكرانية بوجه الغزو الروسي، ومقاومة شعب الكاناك ضد الإمبريالية الفرنسية، وسائر أشكال التضامن والمقاومة الأخرى المناوئة للفاشية وللإمبريالية.

يجب أن يكون الأول من مايو 2025 فرصة، في جميع أنحاء العالم، للتعبير عن تضامننا الأممي مع النضالات ضد سياسات الحرب، وضد اليمين المتطرف، وضد السياسات الليبرالية، ومن أجل حقوق الشعوي، الديمقراطية والاقتصادية والاجتماعية. في جميع أنحاء العالم، سيُرفع العلم الفلسطيني رمزا للمقاومة.

أصبح العالم فاقدا أكثر فأكثر للاستقرار واليقين، ومتزايد الخطورة. علينا مواجهة الطوارئ المناخية والأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسببها الرأسمالية. إن السياسات الاستبدادية والمعادية للأجانب والحمائية التي ينتهجها بوتين وترامب، وحروبهماالتجارية والإمبريالية، تسرّعُ أزمة هذا النظام. وتعزز إجراءات ترامب الأزمة الاقتصادية والتضخم والبطالة، فضلا عن تعميق النظام ا ستخراجي المدمر للبيئة والإمبريالي. وتقود هذه الهجماتِ الحكوماتُ الاستبدادية والإمبريالية أو الامبريالية الإقليمية لكل من ترامب وبوتين ونتنياهو وميلوني وأوريان وأردوغان ومودي وشي جين بينغ ماركوس. وتربطها نزعتهم المحافظة الرجعية في الآن ذاته مع تصعيد الهجمات على الحقوق الاجتماعية والديمقراطية، ولا سيما حقوق النساء الإنجابية، وحقوق مجتمع الميم-عين، وخاصة المتحولين جنسياً، وحرية الصحافة والتعبير، والمهاجرين وجميع الأشخاص الذين يتعرضون للعنصرية – الذين يعانون بشكل متزايد من صنوف الميز، واعتبارهم لاشرعيين، وتفكيك أسرهم، والسجن وعمليات الترحيل.

تؤكد الأممية الرابعة، بوجه هذا الوضع، على ضرورة وإستعجالية النضال من أجل حرية التنقل والاستقرار، مع مساواة في الحقوق أيًّا تكن الجنسية والأصل والجندر والجنسانية. وتطالب بتجميد الأسعار وزيادة الأجور وإلغاء الديون غير المشروعة ومصادرة البنوك والشركات الكبرى العاملة في قطاع الطاقة.

إن الرد على سياسة ترامب وبوتين الحربية، التي تتجسد في غزو أوكرانيا والإبادة الجماعية في فلسطين، وكذلك في محاولات التوصل إلى اتفاق بينهما لتقاسم ثروات أوكرانيا، لا يمكن أن يكون بالنزعة العسكرية. يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تنظيم نفسه لتشكيل قطب اقتصادي وعسكري ثالث، والمشاركة في الهروب الحربي والتقشفي إلى الأمام. ويتخذ الردَّ على بوتين وترامب ذريعةً لزيادة الميزانيات العسكرية. ويدعي أن ذلك يتطلب اقتطاعات كبيرة في الإنفاق على الحماية الاجتماعية – في المستشفيات والمدارس والمنافع الاجتماعية والوظائف العامة، وبالطبع المساعدات لبلدان الجنوب، كما فعل ترامب. هذه السياسة حبلى بتهديدات خطيرة للبشرية، سواء خطر الحروب، بما في ذلك النووية، أو صعود النيوفاشية في جميع أنحاء العالم، أو التخلي الصريح عن مكافحة أزمة المناخ.

تؤكد الأممية الرابعة، في ظل هذا الوضع، ضرورة حركة عالمية ضد الحرب، ضد العسكرة، ولا سيما ضد الأسلحة النووية. هذه الحركة لا تتعارض – بل على العكس، فهي مرتبطة ارتباطًا وثيقًا – مع دعم النضال، المسلح وغير المسلح، للشعوب ضد الحروب الإمبريالية، لا سيما في فلسطين وأوكرانيا، ولكن أيضًا لجميع الشعوب الخاضعة لسيطرة الإمبريالية ولقوى إقليمية، في الكونغو والسودان والساحل وكردستان وأرمينيا في اليمن، في ميانمار... لأنه لا سلام بدون عدالة.

إننا نريد بناء عالم مغاير، قائم على التعاون وليس العنف، على التشريك (الموارد الطبيعية، والنقل، والبنوك...) وليس التنافس، على الخيارات الديمقراطية لما ننتج وما نتداول من سلع، وعلى التضامن عوض الكراهية التي يشجعها اليمين المتطرف. في طليعة هذا النضال يقف أولئك الذين واللائي يكافحون اليمين المتطرف، والحكومات الليبرالية، والحرب، من أجل تحرير فلسطين وأوكرانيا.

تعبّر عن ذلك الأممية الرابعة في بيانها من أجل الثورة الاشتراكية الإيكولوجية المعتمد في مؤتمرها الثامن عشر.

وتدعو، بمناسبة 1 مايو هذا، الطبقة العاملة والفلاحين وسكان الأحياء الشعبية والشعوب والطبقات المضطهدة إلى التعبئة الجماهيرية من أجل تغيير العالم. وتدعو، بوجه صعود اليمين المتطرف والسياسات الاستبدادية لجميع الحكومات، إلى بناء حملات تصدٍّ موحدةٍ ضد العسكرة والإمبريالية والفاشية الجديدة والنيوليبرالية. لنغير ميزان القوى!

- التضامن الأممي ضد الإمبريالية والاستبداد في الأول من مايو، اليوم التاريخي للمقاومة والتضامن الأممي!
- أوقفوا الحروب والعسكرة! لنحرر فلسطين! ولتنسحب القوات الروسية من أوكرانيا!
- لنوقف اليمين المتطرف في كل مكان في العالم!
- لندافع عن مطالب العمال، من أجل ثورة اشتراكية إيكولوجية!

قوة العدو في ضعفنا: من أجل أدوات نضال كفاحية وديمقراطية لبناء بديل عمالي وشعبي

تتعرض الطبقة العاملة عالميا لتصاعد هجوم الرأسمال على مكاسبها التي كلفت عقودا من النضال، سواء على صعيد الحقوق الشُّغْلية أو الخدمات الاجتماعية أو الحريات، وفي نفس الآن يواصل الرأسمال تدمير البيئة بنحو خطير يهدد استمرار الحياة على الكوكب. تقود أشرس الهجمات ببلدان عديدة قوى فاشية جديدة، و أنظمةٌ مستبدة وأخرى "ديمقراطية" تُفرِّخ من محتواها باطراد. وتتجلى همجية رأسمال الامبريالي اليوم في الإبادة الصهيونية الأمريكية لشعب فلسطين، وتهدد حمى التنافس بين القوى الامبريالية، الكلاسيكية والصاعدة مثل الصين، إلى امتداد الحروب عبر المعمور مع خطر اللجوء إلى ا سلاح النووي. وتمثل منطقتنا إحدى البؤر الأكثر اشتعالا عالميا بما شهدت وتشهد من حروب وحروب أهلية وهيمنة امبريالية واختراق صهيوني متعدد الأبعاد.

يتجلى هذا العدوان الشامل محليا في تصعيد السياسة النيوليبرالية المدمرة اجتماعيا، ضحيتها الطبقة العاملة وعامة المقهورين/ت، بمواصلة تفكيك المكاسب الطفيفة لعالم الشغل، وتدمير الخدمات العمومية لصالح الاستثمار الرأسمالي فيها بالخوصصة متعددة الأوجه، وتنامي البطالة وهشاشة التشغيل، واستغلالهما لإفراط استغلال العاملين/ت في ظل انعدام شروط الصحة والسلامة في العمل. ويجري تثبيت هذا الوضع بتشديد قمع الحريات، آخره بقانون مانع عمليا للإضراب، وباجتثاث التنظيم العمالي والبطش بكادحي الأحياء الفقيرة والمناطق القروية المهملة. وها نحن مهددون بغارات برجوازية جديدة على ما بقي من مكاسب في مدونة الشغل، وعلى أنظمة التقاعد، وعلى الحق النقابي بما يسمى قانون النقابات.

وتشتد قبضة الاستبداد، ويتبخر ما أتاحه سابقا ميزان القوى من نزر يسير من الحريات العامة، وذلك بقوانين الأحزاب والصحافة، والجمعيات، والتظاهر، وأخيرا بقانون الإضراب الذي توج ترسانة من القوانين المعرقلة للحرية النقابية، وكذا بعقود من تزوير الانتخابات وتطويع الأحزاب وحتى صنعها.

ليس هذا المغرب هو ما تطلعت إليه الحركة العمالية المغربية وهي تشارك في مكافحة الاستعمار، ونحن في العام السبعين بعد حصول شغيلة المغرب رسميا على الحق النقابي، ما هي حالتنا، ومقدراتنا النضالية، و قوة تنظيماتنا، وبرنامجنا، واستراتيجيتنا من أجل مغرب الحرية اللائقة في ظل المساواة والديمقراطية؟هذا الهم هو السابق على كل انشغال بجزئيات آنية، وعلى هذا المطلب الصُغَيّر أو ذاك من المطالب الفئوية الذي باتت مكونات حركتنا النقابية المشتتة منشغلة بها.

هدف التحرر من الاستغلال مكتوب في الأدبيات النقابية والسياسية لكل القوى المنتسبة إلى الطبقة العاملة، لكنه هدف حجبه الغبار، ضحية التخلي الفعلي عنه لحساب أيديولوجية "الحوار الاجتماعي" البرجوازية، بما هو آلية لتجسيد ما يسمونه "شراكة اجتماعية". هذه أكبر تضليل يجري حقن عقول الشغيلة به من طرف قياداتهم. إنها أيديولوجية تنسف نسفا أساس كل حركة نقابية حقيقية، أساس تناقض مصالح الشغيلة مع مصالح من يستغلهم أي البرجوازية ودولتها.

ليست غاية النضال العمالي إتاحة استمرار نظام الاستغلال بتلطيفه، ولا بتحذير المستفيدين منه من خطر المس ب"الاستقرار الاجتماعي" –هذا الاستقرار القائم على دك عظامنا – بل غايته إنهاء استغلال الإنسان للإنسان، وكذا إنهاء تهديد رأس المال، بسياسته المدمرة للبيئة، لاستمرار الحياة على كوكبنا.

إن تاريخ "الحوار الاجتماعي" هو تاريخ تراجع تلو الآخر، مقابل مكاسب مادية آنية سرعان ما تتبخر فوق نار الغلاء الفاحش ومجمل سياسة الدولة المدمرة اجتماعيا. بينما تحصل البرجوازية على مكاسب نوعية، بدءا بمرونة مدونة الشغل، واستشراء هشاشة التشغيل التي تتيح فرط الاستغلال وإعدام القدرة على التنظيم، وتضييق الحرية النقابية. وقد باتت أضرار النهج النقابي السائد واضحة للجميع.

الوضع يتطلب أسلوب تنظيم ونضال عمالي، ببرامج للتوعية وحفز التنظيم، وإشاعة التضامن، وتنشيط الحياة الداخلية في النقابات بنحو ديمقراطي، وتطوير أشكال التعاون المتجاوز للألوان النقابية، بروح طبقية وحدوية. قوى النضال العمالي مشتتة بين مختلف النقابات والتنسيقيات و الجمعيات، يجب توحيدها على مطالب جوهرية في جبهة عمالية موحدة، من قبيل سياسة تشغيل عمومية، وخفض مدة العمل، كليهما لأجل محاربة البطالة، والغاء أشكال العمل الهش، والزيادة العامة في الأجور مع تطبيق السلم المتحرك للأجور والأسعار، وسياسة تحسين ظروف العمل وتفتيش شغل صارمة، وحماية اجتماعية شاملة، وحريات نقابية وسياسية...

يتطلب حجم الهجوم الذي تتعرض له الطبقة ا عاملة تغيير سياسة الحركة العمالية، من سياسة ترقيع واقع الاستغلال بمكاسب صغيرة هشة وعابرة، إلى سياسة تروم التغيير الشامل والعميق، التغيير الذي يحقق الحياة اللائقة والديمقراطية للشغيلة وعامة المقهورين/ت. نضال الشغيلة من أجل الخبز والديمقراطية نضال سياسي بالضرورة، يتطلب حزبا عماليا يضم أفضل القوى وأشدها كفاحية، حزبا مناضلا من أجل اشتراكية عصرنا، الاشتراكية النسوية الايكولوجية.

نواجه والبشرية جمعاء أخطار تصاعد الفاشية والقوى الرجعية والنزعة العسكرية وتنافس القوى الامبريالية وحروبها وهمجيتها التي تبلغ ذروة في حرب إبادة الشعب الفلسطيني. وهي أخطار لا تُهزم على صعيد بلد واحد، بل بكفاح وتضامن الطبقة العاملة وعامة المقهورين/ ت عبر العالم. هذا النضال الأممي هو روح فاتح مايو، ويجب أن ننخرط فيه أولا ببناء حركة تضامن مع الشعب الفلسطيني، وبمناهضة الأحقاد الشوفينية التي تبذرها أنظمة منطقتنا، وبالتعاون مع قوى النضال العمالي والشعبي إقليميا وعالميا.

هذا المنظور العمالي التحرري هو ما ترفع جريدة المناضل-ة رايته منذ 20 سنة، وستواصل رفعها عالية، وهي تمد اليد لكافة قوى النضال العمالي من أجل بناء حركة عمالية اشتراكية.

تيار المناضل-ة فاتح مايو 2025

المناضل-ة
Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية(Morocco)
تحرر الكادحين هي صنع الكادحين أنفسهم

ظروف العمل في المغرب في ترد مستمر
وحده النضال سيوقف جرائم أرباب العمل ودولتهم

تُسقِط حوادث الشغل يوميا أفرادا كثيرين من الشغيلة، فالبعض يموت غرقا أو حرقا أو سقوطاً من مكان مرتفع، أو صعقاً بالكهرباء أو موتاً في الطرق، والبعض الآخر يموت تدريجيا نتيجة أمراض مهنية، هذا علاوة على الإصابات التي تخلف عاهات مستديمة.

حوادث الشغل و الأمراض المهنية حرب عالمية تشنها البرجوازية على الطبقة العاملة، بقتلاها ومعطوبيها. ما يقرب من ثلاثة ملايين عامل وعاملة يموتون فيها سنويا ومعظمهم، أي 2.6 مليون مقتول بسبب أمراض مهنية، بينما يقتل بحوادث الشغل 330 ألف عامل وعاملة سنويا .وفقًا لتقرير عام 2023 صادر عن منظمة العمل الدولية، لم يقتصر الأمر على وفاة ما يقرب من 3 ملايين عامل، بل تعرض 395 مليون عامل في جميع أنحاء العالم لإصابات مهنية غير مميتة.

وفي المغرب يجري قهر العاملات و العمال بأجور البؤس وظروف الاستغلال الشديد وغياب خطير لمعدات السلامة والوقاية في أماكن العمل. كما تُهان كرامتهم هم أو ذوي الحقوق بهزالة التعويض وطول مسطرة الحصول عليه. ورغم كل خطابات الدولة، تقع حوادث شغل كبيرة وفظيعة وتمر السنون دون أن يتغير شيء.

تشير الأرقام الرسمية إلى وقوع 50.000 حادث شغل سنويا، تخلف 2000 قتيلا حسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لا تحصي منهم وزارة الشغل سوى حوالي 800 حالة. بينما يتراوح عدد القتلى سنويا بين 3000 و5000 حسب تقديرات متطابقة غير رسمية. مما حدا بالمكتب الدولي للشغل إ قدير كلفة حوادث الشغل بالمغرب ب 4.25% من الناتج الداخلي الخام بسبب وقوع 47.8 حادثة شغل مميتة لكل 100.000 عامل ومعدل مخاطر في مجال حوادث الشغل أكبر 2.5 مرة من معدل المخاطر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا-. فقد أثبتت تحقيقات وزارة التشغيل، بعد محرقة روزامور بالدار البيضاء، أن 14% فقط من المقاولات تحترم مقتضيات السلامة التي ينص عليها قانون الشغل.وأظهرت الدراسات أن حوالي:

-80 ألف حادثة شغل تحصل في سنويا، 20% منها خطيرة و80% منها تحدث بسبب تجاهل معايير السلامة والوقاية . و 25% فقط من المقاولات التي تشغل أكثر من 50 أجيرا تتوفر على مصلحة مستقلة لطب الشغل. و 17% فقط من المقاولات فيها لجنة للصحة والسلامة.

لقد انفضح هذا الواقع الفظيع أمام العالم عندما قتل 28 عاملا وعاملة على إثر غرق في معمل نسيج بسرداب غمرته مياه المطر في طنجة في العام 2021.وقبل ذلك لما احترق 56 عامل وعاملة في العام 2008 في معمل روزامور في البيضاء بفعل إغلاق رب المصنع على العمال والعاملات.

كل ما يرتكب في حق العمال والعاملات من حوادث وأمراض شغل يؤكد بالملموس زيف شعار « حيادية الدولة» بل يؤكد أداة جماعية لأرباب العمل. تقوم استراتيجية الدولة في مجال الصحة و السـ مة في أماكن العمل على ركيزتين:

الأولى: التغاضي والتجاهل، لدرجة أنها لا تحصي الضحايا، ولا تقوي جهاز تفتيش الشغل. الثانية: سن قوانين دون تطبيقها وخلق هيئات تعنى بإصابات الشغل دون تفعيل أدوارها

فمقتضيات مدونة الشغل غير مطبقة (لجنة السلامة وحفظ وطب الشغل) رغم محدودية أدوارها في حين عقوباتها غير زجرية، أما جهاز تفتيش الشغل فقد جعلت منه الدولة عن قصد مجرد جهاز شكلي، لا دور له وطاقمه قليل وصلاحياته محدودة. أما المعهد الوطني لظروف الحياة المهنية INCVT-منذ العام 2010 لا دور له كهيئة استشارية إلى جانب أخيه مجلس طب الشغل.

أمام هذا الوضع يُفاقم أرباب العمل من أوضاع الخطر بأماكن العمل. فبدل توفير معدات الوقاية والسـ يصرون على رفع وثيرة العمل من أجل مردودية أكبر، وهو ضغط يزيد خطر الإصابات المهنية. ويطالبون بمراجعة مادة المدونة الخاصة بضرورة إحداث مصلحة طبية مستقلة بالمقاولات التي تشغل 50 أجير فأكثر، والرفع من ساعات العمل ا ضافية من 80 ساعة إلى 200 دون استشارة الشركاء. ويواصل أرباب العمل استعمال مواد خطيرة على صحة العمال والعاملات (بمن فيهن الحوامل) بالعديد من المعامل وورشات الصناعة التقليدية والضيعات الفلاحية... خارج أية مراقبة فعلية تقنية أو قانونية. كما أن تفعيل القانون يصطدم بتحايل المقاولات التي تتكتم حول طبيعة تلك المواد، مع غياب

الكفاءات العلمية المتخصصة في أغلب هذه المقاولات وبمصالح مراقبة الشغل بالمغرب. وكذلك استمرار النقص الفظيع في الأطر الكفيلة بالسهر ع وفير شروط الصحة والسلامة بالمقاولات، من أطباء الشغل والمهندسين والتقنيين المتخصصين في السلامة المهنية، وكذا النقص المزمن في مفتشي الشغل. وسيكون من نتائج المنع العملي للإضراب إضعاف قدرة الشغيلة على الدفاع عن ظروف عمل تراعي الصحة و السلامة.

لن يوقف الموت بسبب ظروف العمل السيئة غير نضال العاملات والعمال

لن يقوم أرباب العمل ولا الدولة بتوفير شروط الصحة والسـ مة في أماكن العمل، ما لم تتوحد صفوف العاملات والعمال للمطالبة بإعادة نظر شاملة وجذرية في قوانين الشغل، خاصة شروط الصحة والسلامة المهنية، وجعلها في مقدمة مطالبهم، واعتبارها مطلبا لا يقل أهمية عن المطالب الأخرى.إن الأقوال غير المقرونة بالأفعال لا تفيد في القضاء على حوادث الشغل والأمراض المهنية التي تفتك بالعمال والعاملات. إنها كذب. ماذا نسمي استمرار حوادث الشغل على الطرق ومواصلة استعمال مبيدات مضرة بالصحة؟ أين نتائج التحقيقات التي يدعون القيام بها؟ ماذا عن

التتمة في الصفحة 05

الجزائر: عاش الكفاح العمالي والشعبي؛ من أجل الحريات الديمقراطية، العدالة الاجتماعية والسيادة الوطنية

تتمة الصفحة 08

في بلدنا. لكن، هذا الاختيار، كما سبق لنا الاشارة اليه، يخدم ورقة طريق اقتصادية تتمحور أساسا على مواصلة نفس النهج الليبرالي الذي يكرسه النظام منذ عقود و الذي أدى الى تحطيم القاعدة الصناعية، التي برزت خلال سبعينات القرن الماضي بفضل تشييد اقتصاد تصنيعي يرتكز على القطاع العام والصناعات الثقيلة والذي قام النظام بتحطيمه منذ سياسات الانفتاح البائسة وإعادة الهيكلة المدمرة التي فرضها صندوق النقد الدولي و الذي لازال الى اليوم يحث على تطبيقها بتشجيع القطاع الخاص والاكتفاء بالصناعات الصغيرة وخوصصة ما تبقى من القطاع العام.

هذا النهج الليبرالي الرأسـ مالي المتواصل، الذي يزعم تنمية البلاد عن طريق القطاع الخاص وتنويـع الاقتصاد وتوسيع التصدير والخروج من التبعية للمحروقات، لم يحقق التنمية الاقتصادية منذ عقود ولم يلب طموحات الشعب الاجتماعية. عكس ذلك، تفاقمت البطالة، تعممت هشاشـ علاقة العمل عبر عقود العمل القصيرة المدة، تدهورت القدرة الشرائية وارتفعت الاسعار، كما تراجع مستوى المعيشة للطبقة العاملة وكل الشرائح المتوسطة والشعبية. أكثر من ذلك، أصبح القطاع الخاص المحلي، وحتى الأجنبي، يسيطر على اقتصادنا ويفرض ظروف عمل أقرب من عبودية القرن التاسع عشر، ضاربا عرض الحائط حقوق العمال المكرسة في القوانين ومن أهمها الحق النقابي والضمان الاجتماعي ومستوى الأجور، الخ. السلطة القائمة تقوم بدعمه في هذه الممارسات اللا قانونية بما أنها لا تتدخل لتوقيف وردع هذه المخالفات. أكثر من ذلك، فهي تسن القوانين التحفيزية التي تمنح أرباب العمل الخواص الاعفاءات الضريبية والتسـ يلات المالية وتفتح لهم الخزينة العمومية. كما تواصل السلطة خوصصة القطاع العام حيث توسعت اليوم لتشمل قطاعات استراتيجية مثل البنوك العمومية والمناجم وغيرها. وفي نفس السياق، بعد ما قامت السلطة بفرض قوانين قمعية تكبل الحريات السياسية، فرضت منذ 2023 قوانين جديدة تحد من الحق النقابي وحق الاضراب مؤكدة بذلك أنها حليفة لأرباب العمل وليس للعمال.

المقاومة متواصلة ولن تتوقف

وأمام هذه الأوضاع الكارثية على المستويين العالمي والوطني، يقوم العمال والشبان والنساء والشعوب في مناطق متعددة من العالم بالتعبئة والتجند ضد هذا الانحطاط المدمر للإنسانية وللطبقة العاملة والشرائح الشعبية.

فالمقاومة الفلسطينية فرضت ديناميكية جديدة بفضل حملة تضامن شعبية عالمية بمشاركة الملايين التي لازالت مستمرة ضد حرب الإبادة في غزة وفلسطين وضد الكيان الصهيوني وحلفائه في أمريكا وأوروبا.

كما ان خروج مئات الآلاف من المتظاهرين، وخاصة الشباب، في كل مدن الولايات المتحدة الأمريكية في 05 أبريل الماضي، ضد سياسات ترامب الفاشية والمهددة للسلام والحريات والمكاسب الاجتماعية، هي بمثابة استفاقة للشعب الأمريكي ضد سياسة ترامب والاوليغارشيا التي تدعمه.

الاضرابات العمالية المتعددة والتعبئة الشعبية خلال الأشهر الأخيرة في تركيا وألمانيا كما في كوريا الجنوبية و بيا واليونان وغيرها تعبر عن رفض العمال والشعوب لهذا النظام الرأسـ مالي الامبريالي العنصري والمتوحش.

في الجزائر كذلك، ورغم القمع وحظر الحريات الديمقراطية والنقابية، وتجميد أحزاب سياسية عمالية وديمقراطية، كحزب العمال الاشتراكي PST والحركة الديمقراطية الاجتماعية MDS، وكذلك جمعيات شبابية وحقوقية مثل راج والرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان، لم تتوقف النضالات والاضرابات في قطاعات مختلفة كإضراب الأطباء المقيمين، اضراب اساتذة وعمال التربية، الإضرابات العديدة لعمال البناء، اضرابات عمال الشركات الاجنبية في الجنوب مثل اضراب عمال الشركة الصينية CRCC وغيرها. كما لم تتوقف حملة التضامن مع مئات المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي، لاسيما عبر الفايسبوك والشبكات الاجتماعية. من جهة أخرى، عبر المحامين، والذين يواصل العديد منهم تطوعهم النبيل للدفاع عن المعتقلين السياسيين ومعتقلي الراي، عبروا من خلال نقاباتهم أيضا عن رفضهم للتعديلات المزمع إدخالها على قانون الاجراءات الجزائية والتي تمس بحق الدفاع وتعزز السلطة التنفيذية عن طريق النيابة العامة وتقوض المحاكمة العادلة. كل هذه الحركات الاجتماعية العمالية والديمقراطية تصب في نفس الاتجاه من أجل مطالبة النظام بتغيير سياسته الليبرالية الرأسمالية التي أفقرت أغلبية الشعب رغم الرخاء والاحتياطات المالية الكبيرة من جهة، ومن أجل توقيف القمع والمسار الأمني التسلطي وإعادة تكريس الحريات والحقوق الديمقراطية من جهة أخرى.

لذلك، ينبغي توحيد النضالات والهياكل النقابية والعمل على بناء النقابة الموحدة لكل القطاعات بدل التشتت والانقسام، نقابة مركزية ديمقراطية، مستقلة ومكافحة، تدعم وتقود النضالات العمالية.

كما ينبغي العمل من أجل توحيد صفوف المعارضة السياسية العمالية والديمقراطية في جبهة واحدة ضد القمع والانحراف التسلطي للنظام وفرض احترام الحريات الديمقراطية.

ففي هذه الظروف الإقليمية والدولية الصعبة والتهديدات الخطيرة التي تحدق ببلادنا فإنه يتوجب على النظام ان يغير مساره القمعي وان يتخذ عاجلا الاجراءات السياسية الضرورية لرفع كل القيود عن الممارسة الفعلية للحريات والحقوق الديمقراطية والنقابية. كما يتوجب اعتماد سياسة اقتصادية تنموية وطنية شاملة ترتكز عن القطاع العام لتعبد بعث حقيقي للصناعة الوطنية وتطور الزراعة والخدمات المختلفة. سياسة توفر مناصب الشـ لايين العاطلين عن العمل وتلبي الحاجيات الاجتماعية لشعبنا وليس سياسة تخدم مصالح أقلية من أرباب العمل والأوليغارشيا الجديدة والشركات متعددة الجنسيات.

إن الدفاع عن الوطن واستقلاله وسيادته يقتضي سيادة وحرية شعبه. فالشعب، وقبل كل شيء، هو السد المنيع في وجه كل الاطماع والتهديدات الخارجية.

لذا يجب ان نطالب ونناضل من أجل المطالب السياسية والاجتماعية التالية:

إطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين والنقابيين ومعتقلي الرأي!

تكريس الحريات الديمقراطية والنقابية كاملة واحترام حقوق الانسان!

احترام حريات التعبير والتظاهر والتنظيم وحق الاضراب!

إلغاء القوانين والأحكام والاجراءات التعسفية المعادية للحريات الديمقراطية!

رفع الحظر عن الأحزاب السياسية والجمعيات المحظورة بصفة تعسفية بسبب مشاركتها في الحراك الشعبي!

رفع القيود عن حرية الصحافة والصحافيين وفتح وسائل الاعلام العمومية أمام حرية الرأي وحرية التعبير لكل المواطنين والمواطنات!

رفع الأجور لاسيما في القطاع الاقتصادي!

رفع منح التقاعد والمنح ا لا جتما عية !

رفع الحد الأدنى للأجور SNMG الى000 دج!

ترسيم كل العمال المتعاقدين في مناصبهم!

عاش التضامن الأممي مع الشعب الفلسطيني ومقاومته ضد الصهيونية المجرمة وحلفائها الا امبرياليين !

عاش التضامن العمالي والشعبي الاممي المقاوم للإمبريالية والرأسمالية العالمية!

محمود رشيدي؛ (مناضل سياسي -الأمين العام لحزب العمال الاشتراكي الموقوف عن النشاط منذ 3 سنوات)

تطوان : حول معركة عمال/ات مركز نداء Atento ، حوار مع الرفيق أشرف ميمون رئيس فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان

تحياتي رفيق أشرف وشكرا على تفاعلك مع اسئلة جريدة المناضل- ة.

يجري في تطوان نضال عمال/ات مركز النداء التابع لشركة Atento ضد قرار الاستغناء عنهم/ن (توقيفهم/ن عن العمل) كيف استقبله العمال/ات ؟ هل هناك مقترحات تصويتات لفائدة العمال/ات؟

شكرا أولا على متابعة جريدة المناضل-ة لهذه المعركة العمالية. تابعنا في فرع الجمعية المغربية لحقوق الانسان في تطوان من خلال وسائل الإعلام لإخراجات النضالية التي قام بها عمال/ات مركز النداء Atento الذين للأسف تعرضوا للطرد – بالضبط 237 عامل/ة- .بشكل هذا الطرد طردا تعسفيا ليس فيه أدنى احترام للعقود المبرمة بين العمال/ات وإدارة الشركة. وهو ما يظهر من خلال شهادات التي تلقيناها عبر الاتصال المباشر مع بعض العمال أو التصريحات التي ظهرت على وسائل الإعلام المحلية. حسب العمال/ات فإن الطريقة التي ساومت بها إدارة الشركة، مديرة الموارد البشرية، غير قانونية، حيث جرى تقديم بداية عرض 40% من مستحقاتهم القانونية كتعويض من أجل فسخ العقود بالتراضي، لكن بعد رفض العرض المقدم حاولت إدارة الشركة رفع نسبة التعويض إلى 60% وهو الأمر الذي يرفضه العمال/ات رفضا تاما مع المطالبة بحقوقهم/ن كاملة.

هل من الممكن تقديم صورة عن وضع عمال/ات شركة ATENTO، عددهم/هن، سنوات الأقدمية ؟

يوجد في الشركة في الحقيقة عمال/ات من أجيال مختلفة. هناك من العمال من قضى 20 سنة من العمل و15 سنة و10 سنوات. مجموع سنوات العمل في الشركة كبير جدا. إن قرار الاستغناء على هؤلاء العمال/ات ستكون له تبعات خطيرة عليهم/ن وعلى أسرهم/ن خاصة على المستوى الاجتماعي حيث سيفاقم تسريح العمال/ات من وضع البطالة في مدينة تطوان التي أصلا تشهد أزمة شغل مزمنة.

سبق قرار الطرد هذا توقيف لكاتب النقابة في إجهاز واضح على الحقوق النقابية؟ هل لديك فكرة عن تعامل إدارة الشركة مع حقوق العمال/ات النقابية سابقا ؟ وهل كانت هناك نضالات سابقة للعمال/ات ضد كل مس بها؟

تتعامل الشركة بطريقة تعسفية وغير قانونية مع العمال/ات والتي ظهرت مع عدم احترام بنود عقد الشغل المبرم بين العمال/ات والشركة وتقوم بتهديد العمال/ات بقبول العرض دون احترام المساطر القانونية الواجب اتباعها في حالة طرد العمال/ات من العمل. إذا يشكل كل نضال لهؤلاء العمال/ات من أجل حقوقهم نضالا مشروعا دون أدنى شك.

شارك عمال/ات في مسيرة فاتح مايو الأخيرة تنديدا بقرار توقيفهم/هن عن العمال/ات، هل هناك برنامج نضال موضوع للمستقبل؟

تابعنا خلال يوم تظاهرات فاتح مايو2025 مشاركة هؤلاء العمال/ات 237 في مسيراته بقوة وبشكل بارز من خلال الشعارات المرفوعة التي تعبر عن تمسكهم بحقوقهم وتشبثهم بمطالبهم القانونية.

من خلال تتبعكم كفرع للجمعية المغربية لحقوق الإنسان لنضال عمال/ات ATENTO ، ألا تفكرون في تنظيم تضامن معهم لجنة مثلا، دعوة للتضامن والمساندة الوطنية ؟

بالنسبة لنا في فرع الجمعية المغربية لحقوق الانسان قررنا بعد الاطلاع على الملف على البحث على أشكال دعم ومساندة هذه المعركة العمالية الجارية بدءً بزيارة الشكل النضالي الذي سيقوم به عمال مركز النداء Atento وإصدار بلاغ مساندة ومتابعة حقوقية للملف عبر السهر على حصول العمال/ات على حقوقهم/ن المخولة لهم/هن من قبل القانون خاصة مدونة الشغل ثم وقف كل تعسف ضدهم/هن.

الجزائر: عاش الكفاح العمالي والشعبي؛ من أجل الحريات الديمقراطية، العدالة الاجتماعية والسيادة الوطنية

يحل أول ماي 2025، وهو التاريخ الأممي الذي يرمز الى الكفاح الطبقي للحركة العمالية والشعوب ضد النظام الرأسمالي في كل العالم، في ظروف تتسم بالحروب، كما هو الحال في أوكرانيا التي تشهد احتلال جزء من أراضيها من طرف روسيا وكذلك فلسطين التي تشهد حرب إبادة في غزة والضفة الغربية من طرف الكيان الصهيوني المجرم وحلفائه الغربيين وبتواطؤ من الأنظمة العربية. كما تتميز نفس الظروف بصعود أفكار اليمين المتطرف والفاشية الجديدة في اوروبا وأمريكا، نتيجة أزمة النظام الرأسمالي في صيغته المعروفة باسم "الليبرالية الجديدة"، خاصة بعد بروز قوى اقتصادية وعسكرية إمبريالية جديدة كالصين وروسيا. هذه الأوضاع، ساعدت على بروز انظمة تسلطية وسياسات محافظة تقمع الحريات الديمقراطية والنقابية وتلغي الكثير من المكاسب الاجتماعية التي تحققت بفضل نضالات الحركة العمالية العالمية منذ أكثر من قرن ونصف وكفاح الشعوب ضد القهر الاجتماعي والاستعمار والعبودية.

في نفس السياق، وفي ظل "اقتصاد السوق" و " المنافسة الحرة" والسعي الى "الربح الرأسمالي" تفاقم استغلال ونهب الثروات الطبيعية والمواد الأولية شراسة. وهكذا، ازداد تدهور البيئة حدة وازدادت انعكاساته على كل الكائنات الحية حيث تضاعفت الكوارث "الطبيعية" المختلفة من فيضانات وحرائق وجفاف، وارتفعت حرارة المناخ لتصبح الحياة على كوكب الأرض مهدّدة أكثر من أي وقت مضى.

في الجزائر، تحل ذكرى أول ماي في ظل هذه الظروف العالمية المتأزمة الخطيرة مع استمرار سياسة النظام القمعية المتواصلة منذ الحراك الثوري الشعبي والمتزامنة مع فرض التوجه الاقتصادي الليبرالي-الرأسمالي وانعكاساته الاجتماعية الكارثية على العمال والمتقاعدين والبطالين والشباب وكل الشرائح الشعبية.

ففي الوقت الذي تبرز فيه ضغوطات القوى الامبريالية على بلدنا من أجل مساومة النظام وابتزازه لفرض مصالحها الاقتصادية والجيوسياسية، مما أدى إلى إضعافه على المستوى الإقليمي والدولي، يواصل النظام داخليا سياسة قمع كل الاحتجاجات السياسية والاجتماعية باللجوء للاعتقالات التعسفية وإلغاء الحريات الديمقراطية والنقابية والتضييق على الممارسة السياسية والجمعوية وحقوق الانسان.

وهكذا، يعمق النظام انعزاله عن الشرعية الشعبية كما تجلى ذلك بوضوح خلال مهازل الانتخابات الشكلية المختلفة، لا سيما في رئاسيات سبتمبر الماضي. فخطابه الشعبوي المتكرر حول تدعيم "الجبهة الداخلية" للتصدي للقوى والمؤامرات الخارجية متناقض تماما مع ممارساته التسلطية التي تقوض السيادة الشعبية والحريات

التتمة في الصفحة 09

تتمة الصفحة 04

ظروف العمل في المغرب في ترد مستمر وحده النضال سيوقف جرائم أرباب العمل ودولتهم

زيادة عدد وصلاحيات طاقم تفتيش الشغل؟ ماذا عن عدم تطبيق قانون الشغل؟ لم نسمع يوما عن عقوبات بحق أرباب العمل.

الدولة بكذبها هذا تتيح وتديم تهرب أرباب العمل من تنفيذ أبسط مقتضيات مدونة الشغل في مجال السلامة والوقاية في أماكن العمل. جروح حوادث الشغل وأمراضه لا تندمل من تلقاء نفسها ولن تتوقف طالما بقي العمال/ات مزوين كل في منطقته، كل في نقابته، كل في قطاعه، بل بتضافر كل فئات جيش الشغيلة عبر التضامن والتشهير والفضح والشجاعة في الدفاع عن مطالب السلامة والوقاية في أماكن العمل أو في الطريق إليها أو منها.

إننا في النادي العمالي للتوعية والتضامن، إذ لا ننسى من ذهبوا إلى العمل ولم يعودوا منه بسبب حوادث الشغل، ومن خلفوا من أرامل وأيتام، ومن عادوا منه معطوبين يحملون في أجسادهم آثار جرائم أرباب العمل، نواصل مد أيادينا للتعاون مع كل الذين يصطفون ويدافعون عن العمال والعاملات. من أجل كل هذا، فإننا نعلن أسفله ما نراه جامعا لكل مناصري القضية العمالية وسبيلا لوقف جرائم أرباب العمل في حق العمال والعاملات:

* جهاز تفتيش شغل بصلاحيات حقيقية وزيادات امكانياته المادية والبشرية

* أدوار حقيقية للنقابات ومؤسسة مندوبي الاجراء في اتقاء الأخطار المهنية بأماكن العمل.

* تفعيل دور المعهد الوطني لظروف الحياة المهنية، وتمكينه من وسائل النهوض بمهمته.

* جعل مجلس طب الشغل مؤسسة مستقلة، تتجاوز الطابع الاستشاري إلى هيئة ذات صلاحيات فعالة.

* تطوير صلاحيات المصلحة الطبية للشغل، وضمان استقلال طبيب الشغل عن رب العمل. وتخريج العدد المناسب من أطباء الشغل وتعيين العدد الكافي من الأطباء مفتشي الشغل.

* توسيع جداول الأمراض المهنية لتواكب التطورات الحاصلة في أماكن العمل.

* المنع الفوري والنهائي لمادة الأمينات المسرطنة

* اصدار القانون الإطار للصحة والسلامة في العمل بالقطاعين العام والخاص.

* إلغاء قانون التعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية وإسناد المهمة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

* مصادقة المغرب على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 161(خدمات الصحة المهنية) والاتفاقية 155(السلامة والصحة المهنيتين وبيئة العمل)

بالوحدة والتضامن سنفرض شروط الصحة والسلامة في أماكن العمل

صحتنا أولى من أرباحهم

كفاح الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد، وملتقاها الوطني الأول، وآفاق النضال في حوار مع الرفيق أغميمط عبد الله

انعقد أول ملتقى وطني للجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب و التقاعد بالرباط بمقر الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، في 20 من الشهر الجاري. هذا في سياق إغلاق الدولة لملف قانون الإضراب من جانبها بإصداره في الجريدة الرسمية يوم 24 مارس2025، وتهيئها لبدء الغارة على ما تبقى من مكاسب التقاعد، لشغيلتها ولأجراء القطاع الخاص في إطار الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

ابتغاء لوضع حصيلة لجولة قانون الإضراب واستشراف أفق معركة أنظمة التقاعد، توجهت جريدة المناضل-ة الى الرفيق أغميمط عبد الله، بصفته عضوا في قيادة الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب و التقاعد ، فكانت المقابلة التالية:

1- نظمت الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب و التقاعد ملتقى وطنيا أولا يوم الأحد 20 أبريل 2025، ما تقييمكم الإجمالي له، وقد اشرفت الجبهة على إتمام سنة من وجودها ؟

تحية للرفاق والرفيقات في جريدة المناضل (ة) على تفاعلهم مع الجبهة المغربية ضد قانوني الاضراب والتقاعد .

بالفعل عقدت الجبهة ملتقى وطني أول يوم الأحد 20 أبريل 2025 بالرباط تحت شعار"لنواصل معركة التصدي للقانون التكبيلي للإضراب حتى إسقاطه ،ولقوانين تدمير مكتسبات منظومة الحماية الاجتماعية عامة وصناديق التقاعد خاصة" في أجواء نضالية رائعة، وتم خلاله عرض تقرير عام تقييمي لسيرورة عمل الجبهة، مع الوقوف على نقط القوة والضعف في عملها التنظيمي والنضالي والتواصلي، وسجل مختلف الحاضرين والحاضرات والمتدخلين/ات في الملتقى اعتزازهم بالعمل التنسيقي بين مكونات نقابية وجمعوية في إطار جبهوي، على قاعدة المواجهة والتصدي لكل المخططات التراجعية باعتماد سياسة التواصل المباشر مع الأجراء في القطاعين العام والخاص ونشر ثقافة الفعل النضالي المقاوم، ونجاح الملتقى الوطني الأول الذي أكد على أهمية هذا العمل وضرورة مواصلة تقعيده وتوسيعه وتصليبه، مع دعوته لكل القوى النقابية والذوات المناضلة للالتحاق بالجبهة وتعزيز عملها التنظيمي في الجهات والأقاليم، وخوض كل أشكال الفعل الجماهيري الكفاحي الممكنة سعيا لإحراز تراكم تنظيمي ونضالي يمكن أن يشكل قوة نضالية في مواجهة سياسة الهجوم الطبقي على المكتسبات والحقوق .

2- نجحت الدولة من تمرير قانون الاضراب برغم جهود الجبهة، وكذا الأطراف الأخرى الرافضة لهذا القانون، واعتراض مجمل الحركة النقابية، فإلى ماذا يعزى هذا النجاح؟

منذ عقود خلت، شكل الهجوم على الحق في الإضراب خاصة والحريات النقابية عامة نقطة مهمة في جدول أعمال الدولة وحكوماتها تحت مبررات تنظيم الإضراب، واخرجت المشروع في 2016، لكنها استعملت منطق التدرج والبحث عن الشروط الملائمة لتمريره، وفي المقابل لم تتعامل الحركة النقابية مع الموضوع بالجدية المنتظرة لتحصين الحق في الإضراب، وهو ما استغلته الحكومة الحالية عبر أغلبيتها البرلمانية، وقامت بتنزيله في إطار "حوار اجتماعي" غابت قبله وبعده التعبئة العمالية والنقابية والسياسية الحقيقية لفرض مصالح ومطالب الطبقة العاملة والتصدي لهذا المشروع التراجعي. ورغم مبادرة الجبهة في ماي 2024 مباشرة بعد انطلاق النقاش حوله سريا، ودعوتها جميع

التتمة في الصفحة 06

كفاح الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد، وملتقاها الوطني الأول، وآفاق النضال في حوار مع الرفيق أغميمط عبد الله

تتمة الصفحة 05

الفاعلين النقابيين لمد جسور التواصل

والنقاش والمبادرة النضالية الوحدوية ضد هذا المشروع التجريمي للحق في الإضراب، فإن المعارك النقابية التي جاءت متأخرة لم تكن تترجم فعليا موقفا نضاليا رافضا للقانون، بل عموما هي مواقف سعت إلى تسجيل الموقف. ويبقى غياب النقاش النقابي والسياسي التعبوي حول الإضراب من طرف قوى المعارضة النقابية والسياسية، وتشتت جهود القوى الرافضة وعدم قدرتها على بناء فعل نضالي موحد ووحدي، الرهان على مؤسسات الدولة لفرض تراجع الحكومة عن المشروع.

3- لم تنزل الشغيلة بكامل قواها للتصدي لمشروع قانون الإضراب رغم خطورته، يتجلى هذا ضمن أمثلة أخرى في قطاع التعليم الذي اهتز طيلة حراك الأشهر الثلاثة (2023-2024)من أجل مطالب تهم هذا القسم من الطبقة العاملة، بينما لم يتحرك بنفس القوة لصد قانون الإضراب، فما السبب في نظركم؟

خوض المعركة النضالية ضد تكبيل وتجريم الحق في ممارسة الإضراب بنفس كفاحي ووحدوي تشارك فيه القواعد النقابية أولا وعموم الأجراء والأجيرات ثانيا، كان يقتضي من الحركة النقابية بمختلف مكوناتها أن تتبنى برنامج تعبوي قاعدي يتم فيه التحسيس بخطورة القانون وتداعياته على حقوق ومكتسبات العمال والموظفين والمستخدمين مستقبلا، وتعقد تجمعات نقالية عمالية بمختلف المدن والقرى بتأطير وحدوي تختفي فيه الحسابات الصغيرة، ويرتفع صوت وضمير العمال والكادحين، لكن للأسف الشديد غابت التعبئة الحقيقية في المعامل الصناعية والمقاولات الخدماتية والضيعات الزراعية والمؤسسات والإدارات العمومية، وضعف اهتمام اليسار المناضل بالموضوع وأهميته، بالإضافة لتمركز القطاعات النقابية حول ملفاتها الفئوية واعتبارها ذات أولوية متناسية أن سلاح الإضراب إذا انتزع ستفقد القدرة على انتزاع أبسط المكتسبات.

4- إلى أي حد بلغ التعاون مع الأطراف الأخرى المتصدية لقانون الإضراب، وماذا كانت عوائق تكوين جبهة واحدة موحدة؟

قبل تأسيس الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد يوم 05 ماي 2024، بادرت fne النقابة المبادرة إلى توجيه الدعوة لجميع النقابات المركزية والقطاعية والجمعيات المعنية الفاعلة في الساحة الاجتماعية من أجل الحضور والمشاركة في أشغال الجمع العام التأسيسي للجبهة، لكن للأسف الشديد سجلنا عدم التفاعل من طرف العديد من الأطراف، وبالموازاة تفاعلت الأطراف الحالية المكونة للجبهة ونجح الجمع العام التأسيسي وتم إصدار البيان التأسيسي، وخلال جميع المحطات النضالية والتنظيمية أصرت الجبهة على تجديد دعواتها للوحدة النضالية، نظرا لما ينتظر الطبقة العاملة من هزائم، اذا لم تقرر المقاومة بشكل وحدوي وكفاحي عبر التعاون والتنسيق النضاليين مع كل المبادرات النضالية في الساحة على أمل تيسير إيجاد مساحة فعل نضالي مشترك في إطار جبهة واحدة برؤية نضالية كفاحية قادرة على تنظيم تجمعات نضالية وإضرابات قطاعية وعامة ومسيرات احتجاجية تتصدى بقوة لهذا المشروع التكبيلي لممارسة الحق في الإضراب.

5- يتضح ان الدولة ستُعيد الهجوم على مكاسب أنظمة التقاعد بنفس المنهجية المخفية إلى ما حصل من إضرار بالشغيلة (خفض المعاش، زيادة الاقتطاع، رفع سن التقاعد) وذلك بإحياء اللجنتين الوطنية و التقنية الخاصتين بالموضوع، هل تتوقعون ردا من الشغيلة اقوى مما كان ضد قانون الإضراب؟

في سياق المعطيات الاجتماعية والاقتصادية القائمة، وضعف المبادرة النضالية من طرف الحركة النقابية تستمر الحكومة في الهجوم على المكتسبات الاجتماعية للطبقة العاملة، وارتكازها على مايسمى بالحوار الاجتماعي كمنصة لقصف كل ما تحقق سابقا بتضحيات الطبقة العاملة وتعبيراتها المناضلة. وأخذا بعين الاعتبار لخط الشراكة القائم حاليا في الساحة النقابية، فإن معركة تخريب صناديق التقاعد لن تكون أحسن من سابقتها، لا على مستوى التعبئة والعمل الوحدوي والكفاحية وتغليب مصلحة الطبقة العاملة، لذلك فالرأسمال وأدواته السياسية والاجتماعية أعد الخطة باستعمال نفس الميكانيزمات السابقة وفي مقدمتها الإعلام البورجوازي والمؤسسات المخزنية، ويعمل على تنزيلها، مقابل غياب خطة عمالية تستفيد من أخطاء الماضي وتشحد همم الأجراء وتنظيماتهم وتعزز مكانة الكفاح الطبقي في وعي العمال وعملهم النقابي.

6- تقاعد الضمان الاجتماعي بات هو ايضا مهددا بنفس العدوان على المكاسب، وبالنظر إلى أن المعنيين به (شغيلة القطاع الخاص) مهددون أيضا بتعديل مدونة الشغل، هل ستدخل الجبهة موضوع المدونة ضمن مجالات نضالها؟

الواقع النقابي المغربي أثبت بالملموس وبالتجربة أن عمال وعاملات القطاع الخاص يعانون أضعاف معاناة أجراء القطاع العام، ويعيشون تحت رحمة الفقر والهشاشة والحظر العملي للعمل النقابي في الوحدات

الإنتاجية تارة والتضييق والطرد والاعتقال تارة أخرى، وهو ما يجعل شهية الرأسمال تزداد شراهة وتطالب بالمزيد من المرونة في التشريعات الشغلية وفي مقدمتها مدونة الشغل. وانطلاقا من أن الجبهة معنية بالنضال الاجتماعي العام حول مطالب الحريات النقابية والتقاعد والاستقرار المهني والأجور والتعويضات والتغطية الصحية في القطاعين العام والخاص، فهي كذلك معنية بتوسيع مساحة عملها في اتجاه مدونة الشغل.

7- ماهي آفاق عمل الجبهة في ضوء مخططات الدولة الناجمة عن اتفاق أبريل 2202؟

من خلاصات الملتقى الوطني الأول للجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد هو صياغة آفاق عملها اتجاه القضايا المهمة التي وجدت من أجلها. فالجبهة مطالبة بإرساء هياكلها التنظيمية قاعديا للتواصل أكثر وأحسن وإدماج قواعد الجبهة في الأقاليم والجهات في عمل تنظيمي ونضالي منتظم وموحد، وتنظيم أنشطة تحسيسة وتعبوية مركزية وجهوية للأجراء والأجيرات والموظفين/ات والمستخدمين /ات وخلق جسور التواصل مع كل القوى المناضلة الاجتماعية والسياسية والحقوقية لتقوية عملها التنظيمي والنضالي وجعلها قادرة على خلق ميزان قوة لصالح مطالبها.

2025-05-09

بعد استنفاذ كل السبل عمال المحطة الحرارية بجرادة ينتفضون

بقلم مناضل عمالي

نبذة عن المنشأة

تم بناء المحطة الحرارية بجرادة (الشطر الرابع) سنة 2018، مباشرة بعد الحراك الاجتماعي الذي شهدته المدينة وقد كان التزود بالطاقة الكهربائية وتخفيض الفواتير من أهم المطالب التي رفعتها الساكنة آنذاك...

حصلت الشركة الصينية (CIPCO3) ومقرها بالدار البيضاء على صفقة بناء وتجهيز المحطة وصيانتها بعد إعلانها من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب- قطاع الكهرباء (ONEE)، بعد أن حازت صفقات مماثلة بمنشآت ورزازات والجرف الأصفر. وقد تم تحديد إنتاج المحطة في 360 ميجاواط في الساعة (360 MW /H) اعتمادا على الفحم الحجري المستورد (بعد إغلاق مفاحم جرادة نهاية القرن الماضي...) وهو ما يعادل 7٪ من الطلب الوطني على الكهرباء.

استغلال مفرط للعمال، تعسف وسلب للحقوق والحريات

مع دوران عجلات الإنتاج وهدير الآلات، وتصاعد أبخرة الغازات الكربونية من المحطة الحرارية الجديدة بجرادة، بدأت شراهة الرأسمال الصيني المتخلف وشراسة فتكه بالعمال، بمساعدة الشركة المحلية (SOLORAN) وهي مقاولة من الباطن تم التعاقد معها للوساطة في التشغيل (السمسرة في العمال والمتاجرة في بؤسهم- هن)، وهذا ما تكشفه الأوضاع المزرية التي يشتغل فيها أزيد من مائتين من العمال- ات:

- تدني الأجور وهزالتها والتي لا تتعدى في أحسن الأحوال الحد الأدنى (SMIG)، بما في ذلك التي يستفيد منها المؤهلون- ات مثل المهندسون- ات والتقنيون- ات المتخصصون-ات...

- عدم تطبيق بعض بنود مدونة الشغل ع لاتها؛

- محاولة فرض بعض القوانين والتشريعات الصينية (المعروف أن شروط الاستغلال بالمصانع والمقاولات الصينية جد بشعة، وهذا ما تستنكره المنظمات النقابية والحقوقية الدولية وتندد به في تقاريرها، وحتى منظمة العمل الدولية تسجل ذلك...)؛

- قساوة ظروف العمل حيث الضجيج الشديد الذي يسببه هدير الآلات الضخمة وتأثيرها على حاسة السمع، انبعاث الغازات الكربونية جراء احتراق الفحم الحجري وتلوث الجو داخل المحطة والمحيط البيئي وما يخلفه من أمراض خاصة ا لتنفسية ؛

- عدم احترام الحريات النقابية والتضييق على النقابيين- ا ت ؛

- عدم توفير وسائل الراحة (مرافق صحية، مكان للاستحمام نظرا لطبيعة العمل الملوث، قاعة للصلاة...)؛

وحده النضال يجدي

أمام اشتداد هجمات الشركة، وسعيها الحثيث لفرض شروط عمل تكرس الاستغلال وظروف أقرب إلى العبودية كما وصفتها البيانات النقابية الصادرة... لم يكن من خيار أمام العمال- ات سوى التكتل وتنظيم الصفوف وتأسيس مكاتب نقابية في اطار الكونفدرالية الديموقراطية للشغل (CDT) والاتحاد المغربي للشغل (UMT) الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (UGTM) والنقابة الشعبية للمأجورين (SPS)، ليتم خوض المعركة في إطار تنسيق نقابي موحد بين كل المكاتب، انسحب منه المكتب النقابي التابع للاتحاد العام للشغالين بالمغرب لأسباب غير معلومة... ابتدأت المعركة ب:

- إصدار بيانات تستنكر الوضعية المزرية ومطالبة بإيجاد حلو ل ؛

- تنظيم وقفات إنذارية داخل مقر العمل؛

- اعتصامات جزئية بالمحطة الحرارية؛

- تنظيم مسيرات شعبية حظيت بتضامن واحتضان من السكا ن .

هذه الخطوات جوبهت من قبل الشركتين والسلطة الحامية لهما بالثالوث المعهود: تجاهل في

البداية، فتسويف ومماطلة، ثم ترهيب العمال لمحاولة ثنيهم- هن عن مواصلة النضالات وذلك عبر الاقتطاع من الأجور، توقيف بعض النقابيين عن العمل، التهديد بالطرد...

كل هذا لم ينل من عزيمة العمال- ات واصرارهم- هن على انتزاع مطلب تحسين الوضعية، ونهج منحى تصعيدي للمعركة عبر خوض اعتصام مفتوح داخل المحطة الحرارية في شهر نوفمبر 2024، اضطرت معه الشركتين الصينية والمحلية الى الجلوس لطاولة الحوار والتوصل إلى اتفاق يستجيب للحد الأدنى من المطالب، برعاية السلطة المحلية.

بتراجع العمال والتحاقهم بأماكن العمل وخفوت الحركة الاحتجاجية التصعيدية، خلا الجو لأرباب الشركتين والسلطة الحامية لهما للالتفاف على المطالب، وذلك عبر التماطل والتلكؤ في تنفيذ التزاماتهم، مما اضطر معه عمال المحطة لاستئناف الأشكال تصعيدية، حيث انخرطوا في:

- إضراب مفتوح عن العمل بلغ لحدود اليوم (09ماي) أسبوعه الثالث؛

- اعتصام مفتوح داخل ا لمنشا ة ؛

- تنظيم أشكال احتجاجية خارجية: وقفات مسيرات؛

- تنظيم مسيرة بالسيارات في اتجاه ولاية جهة الشرق، صباح يوم 07 ماي 2025 توجت بوقفة احتجاجية وتوجيه رسائل للسلطة الولائية وتحميلها المسؤولية عن أوضاعهم- هن المتدهورة. عرفت الوقفة مشاركة عدد من المناضلين- ات النقابيين- ات من وجدة، وقبل ذلك اليوم وفي محاولة من السلطة المحلية بجرادة تكسير عزيمة العمال ونسف المسيرة، التجأت لأسلوب المناورة عبر الدعوة لجلسة ما أسمته حوارا، لكن طبيعتها المتأصلة أبت إلا أن تكشف عن نفسها، حيث سلم ممثل عنها للوفد النقابي المفاوض منع مكتوب لمسيرة السيارات، مما اضطر الوفد النقابي للانسحاب وإعلانه التشبث بتنفيذ المسيرة.

بعد تنفيذ المسيرة والوقفة أمام مقر ولاية الجهة، اضطر مسؤول وطني بمكتب الكهرباء (ONEE) للتوجه لمدينة جرادة وعقد جلسة حوار مع ممثلي التنسيق النقابي.

وحدة العمال تكسر الأغلال